المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي
المملكة المغربية
Royaume du Maroc
ⵓⵔⵔⴰⵡ ⵓⵏⵎⵓⵍ ⵏ ⵜⵎⴰⵡⴰⵙⵜ ⵏ ⵜⵎⵣⵡⵓⵔⵉⵜ
Conseil Economique, Social et Environnemental

رأي

المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي

التكنولوجيات والقيم:
الأثر على الشباب

إحالة ذاتية رقم 2017/31

المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي
المملكة المغربية
Royaume du Maroc
ⵓⵔⵔⵣⵉⵎ ⵓⵏⵎⵓⵍ ⴰ ⵖⵓⵎⵓⵖ ⴰ ⵖⵍⵓⵉ
Conseil Economique, Social et Environnemental

رأي

المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي

التكنولوجيات والقيم

الأثر على الشباب

إحالة ذاتية رقم 2017/31

طبقا لمقتضيات المادة 6 من القانون التنظيمي رقم 128.12 المتعلق بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، قرر المجلس، في إطار إحالة ذاتية، إعداد تقرير حول موضوع «التكنولوجيات والقيم،الأثر على الشباب».

وفي هذا الصدد، عَهِد مكتب المجلس إلى لجنة مجتمع المعرفة والإعلام بإعداد تقرير ورأي في الموضوع.

وخلال الدورة العادية الحادية والثمانين للجمعية العامة، المنعقدة بتاريخ 21 دجنبر 2017، صادق المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بشبه الاجماع على التقرير المذكور، المنبثق منه هذا الرأي.

مقدمة

اعتبارا لكون المجتمعات تواجه، اليوم، تحديًا حضاريًا وسياسيًا غير مسبوق يتمثل في ما تقوم به التكنولوجيات الرقمية من «ثورة» على أشكال التنظيم والحياة والقيم كافة. فهي بصدد إحداث تحولات اقتصادية وثقافية وسياسية بسرعة مذهلة، بسبب قوتها وقدرتها على الانتشار والتمدد، لدرجة يجد أصحاب القرار والفاعلون الاجتماعيون أنفسهم مطالبين بإنتاج فهم مناسب لما تتطلبه هذه التكنولوجيات من رهانات ثقافية وقيمية مستجدّة.

وفي ضوء هذه التحولات بدا من المطلوب المساهمة في فتح مناقشة جماعية حول موضوع «التكنولوجيات والقيم»، بواسطة الكشف عن مظاهر التحولات الحاصلة بفعل هذه التكنولوجيات، واستجلاء توجهات ومواقف بعض الفئات الاجتماعية، ولا سيما في أوساط الناشئة والشباب، وتأثير التكنولوجيات الرقمية في حياتهم وعملهم، وتواصلهم وترفيههم، وانعكاسها على السلوكات والقيم المُؤسسة للعيش المشترك من قبيل التضامن والتسامح والحرية والمساواة والصدق والعمل والسلطة والرابط الاجتماعي.

ولذلك سعى المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، من خلال انكبابه على هذا الموضوع، إلى تسليط الضوء على التغيرات التي يمكن أن تنجم عن الاستخدام المتنامي للتكنولوجيات الرقمية في ما يتصل بحماية القيم التي تشكل ركيزة تماسكنا الاجتماعي.

وانطلاقا من السند الدستوري الذي يؤكد في تصديره على أن «المملكة المغربية، وفاء لاختيارها الذي لا رجعة فيه، في بناء دولة ديمقراطية يسودها الحق والقانون، تواصل إقامة مؤسسات دولة حديثة، مرتكزاتها المشاركة والتعددية والحكامة الجيدة، وإرساء دعائم مجتمع متضامن، يتمتع فيه الجميع بالأمن والحرية والكرامة والمساواة، وتكافؤ الفرص، والعدالة الاجتماعية، ومقومات العيش الكريم، في نطاق التلازم بين حقوق وواجبات المواطنة»، فقد تمّ الوقوف عند تمثل هذه التكنولوجيات وتأثيرها على الروابط الاجتماعية والقيم، لا سيما بالنسبة للناشئة والشباب الذين فتحوا أعينهم على الأدوات الرقمية، واستدمجوها في كل مستويات وجودهم الإدراكي والشعوري والاجتماعي والثقافي (الترفيهي والتعليمي)، أي أن استعمال التكنولوجيات غدا مرتبطا ارتباطا وثيقا بالبناء الاجتماعي وما يقوم عليه من قيم وهوية ومقومات ثقافية.

معاينات أساسية للبحث الميداني

ونظرا لغياب دراسات معمقة بالمغرب حول التفاعل بين القيم وتكنولوجيات الإعلام والاتصال، تبين أنه من الأجدر القيام ببحث ميداني بهدف تسليط الضوء على مدى انتشار المجال الرقمي وطبيعته والمكانة التي بات يحتلها في الحياة الشخصية والمهنية للمستجوبين، فضلا عن الوقوف على تمثلاتهم ومواقفهم إزاء قيم أساسية من قبيل الهوية والتسامح والصدق والعمل والعلاقة مع الآخر.

وفي ضوء نتائج البحث برزت أربعة دروس كبرى يمكن تلخيصها في ما يلي:

1. على مستوى استعمال الأنترنت غلبت الجوانب الإيجابية بنسبة ثلاثة أرباع المستجوبين الذين صرحوا بأنه جيد جدّا أو جيد في مجالات العمل والدراسة (62% يعتبرون البحث عن المعلومات مهم جدّا)، وأكثر قليلا من النصف يرون أن الأنترنت يساهم في تقوية الروابط العائلية. أما بخصوص الجوانب السلبية، فلا يبدو أن الإدمان يشكل انشغالا كبيرا؛ إذ 20% من المستجوبين على استعداد للاستغناء عن الأنترنت نهائيا. إلا أننا نسجل أن أكثر من ثلث المستجوبين يقضون 4 ساعات أو أكثر في اليوم مع الأنترنت. أما درجة تأثيره على التركيز في العمل أو الدراسة فإن نصف المستجوبين يعتبرون ذلك منعدما، في مقابل 24,2% يرون، على العكس من ذلك، أن تأثيره حقيقي، بل ومهمّ.

2. على مستوى موقف المستجوبين من الأنترنت، فإنهم يعتبرونه آمنا، نسبيا، بحكم أن الثلثين منهم يستعملون هويتهم الحقيقية. إلا أنهم يقدرون بأن أهم الحدود التي يراعونها في استعمالهم للأنترنت هي من طبيعة دينية ثم تليها اعتبارات سياسية.

   وبخصوص الإنتاج في الأنترنت فإنه يبدو ضعيفا نسبيا، بحيث إن ثلث المستجوبين يلجأ إلى إعادة نشر (وإعادة تغريد) المعلومات. وبصفة عامة فإن صدقية المعلومات في الأنترنت تعتبر متوسطة بالنسبة لأكثر من نصف الأشخاص المستجوبين.

   وحسب النتائج، إذا كانت 37,8% من المستجوبين يعتبرون أن الأنترنت لا ينتج العنف إلا قليلا، أو لا ينتجه تماما، فإن 29,5% يرون العكس تماما. وأما المواقع التي تعتبر الأكثر عنفا فهي المواقع الإباحية، ومواقع التواصل الاجتماعي، ومواقع الجماعات الإرهابية التي تحرض على الكراهية.

3. يحمل المستجوبون نظرة إيجابية عن التكنولوجيات الجديدة وعن تأثيرها على شروط الحياة والعمل. ويبقى ولوج المعرفة المكسب الأكثر أهمية عندهم، في حين يعتبرون أن المخاطر المحتملة الظاهرة تتمثل في الإدمان، والتأثير السيء لبعض المواقع، والاستعمال السيء للمعطيات الشخصية، أو تخريب العلاقات العائلية والإنسانية؛

4. أما على مستوى القيم، فإن ثلاث أرباع المستجوبين يصرحون بأنهم يعتزون، أو يعتزون كثيرا بانتمائهم للأمة المغربية. ويعتبرون بأن الهوية المغربية في الأنترنت تتحدد، أساسا، في التبادل بالدارجة المغربية، والتضامن مع المغاربة الآخرين في الأنترنت، والدفاع عن المغرب في مواقع التواصل الاجتماعي. ومن جهة أخرى إذا كان التسامح قيمة مهمة فإن تأثيرها في الأنترنت ينظر إليه بطريقة متفاوتة؛ إذ 16,7% يرون بأن الأنترنت يشجع على التسامح، و11,1% يرون عكس ذلك تماما.

توصيات

وفي ضوء هذه المحددات والمرجعيات، وبناء على نتائج الدراسة الميدانية التي استعرضها هذا التقرير، يدعو المجلس إلى:

أولا؛ إطلاق نقاش وطني واسع حول «التكنولوجيات والقيم»، تشارك فيه كل الفعاليات الوطنية المعنية بالموضوع، من أجل بلورة رؤية جماعية عن التحديات التي تطرحها هذه الإشكالية على المجتمع المغربي؛

ثانيا؛ إجراء بحث وطني أكثر شمولية حول إشكالية «التكنولوجيات والقيم»، وتأسيس مرصد وطني لتتبع تأثيرات التكنولوجيات على القيم؛ والتوعية، بما فيها القانونية، بالمخاطر المرتبطة بالتكنولوجيات الجديدة: المعلومات الخاطئة، التطرف، الانحراف، الإدمان، المساس بالحياة الخاصة والمعطيات الشخصية، الجريمة الالكترونية، والأضرار الصحية والاجتماعية والبيئية، الخ.

ثالثا؛ ضرورة إرساء استراتيجية ثقافية وتربوية وطنية عصرية ملائمة للعرض الرقمي، وخلق دينامية تستعمل صيغا وأساليب جذابة ومحفزة للشباب، للانخراط المؤسسي الجماعي في طموح حقيقي على جميع المستويات، التشريعية والضرائبية والتنظيمية والمادية.

واعتبارا لذلك يوصَى ب:

1. الإدماج الأمثل للتكنولوجيات الرقمية في النظام التربوي والتعليمي، بما يجعله قادرا على بث المبادئ المحفزة على العمل والتسامح والمبادرة والتعايش، آخذة بعين الاعتبار استعمالات الأطفال والشباب وأساليب توظيفهم لها؛
2. الحرص على احترام قيم العمل والنزاهة والمساواة ونبذ التطرف والعنف، ومختلف القيم البانية، في إطار التزامات ومسؤوليات واضعي المقررات والمضامين المدرسية؛ ومراجعة محتويات ومناهج المقررات المدرسية بهدف استبعاد التوجهات المتعارضة داخل المواد المدرّسة، وخلق الانسجام الضروري في منظومة القيم المزمع توصيلها واكتسابها من طرف المتعلّمين والمتعلمات، مع العمل على تقوية تعليم العلوم الدقيقة والعلوم الإنسانية والآداب والفلسفة، قصد تعزيز الروح النقدية لدى المتعلمين؛
3. تعزيز المنظومة التربوية والتعليمية وتقويتها بمبادئ الانفتاح وحب المعرفة، ونشر قيم حقوق الإنسان، وتكوين الناشئة من أجل امتلاك مهارات المبادرة، والابتكار، والقابلية للتواصل والتفاعل مع الثقافات والحضارات؛
4. الاستثمار المناسب للتكنولوجيات الرقمية في تقوية برامج ومقررات التعليم الديني، بكل أصنافه، بمعارف تخوّل للأطفال والطلبة الإمكانيات الضرورية لفهم ما يجري من تحولات في المغرب وفي العالم، واكتساب الحس النقدي للتمييز والمقارنة والحكم، وجعل التربية على القيم رافعة لتفادي

الانزلاقات والانحرافات التي تنتج عن الإبحار في الشبكة العنكبوتية أو التنبيه عنها، والتشجيع على المضامين الإيجابية التي تحتويها؛

5. العمل على برمجة مضامين في التكنولوجيات الجديدة ضمن التكوين الأساس للفاعلين التربويين، أساتذة وإدارة تربوية، معرفيا وقيميا، لكي يكونوا قدوة في السلوك والعمل والتواصل بالنسبة للناشئة والطلبة؛

6. إعادة الاعتبار للثقافة العامة في البرامج والمناهج المدرسية وفي المدارس العليا التقنية لاكتساب المعارف المتجددة، وبناء شخصية الطالب على قيم الانفتاح والعمل والنزاهة والالتزام وقبول الآخر، وذلك بإطلاق البرامج الثقافية والفنية والرياضية داخل الفضاءات المدرسية ومؤسسات التعليم العالي؛

7. تقوية برامج وأنشطة المجتمع المدني في مجال الدفاع عن قيم المجتمع الديمقراطي والارتقاء بحقوق الإنسان؛

8. إرساء رافعات تنظيمية ومؤسسية ومادية بهدف الإدماج العقلاني للتكنولوجيات الرقمية في الحياة الثقافية، والتكيف مع مقتضيات هذه الثورة، بطرق تحصّن الهوية الوطنية وتنبه إلى القيم المخلّة بالسلوك المدني والمواطنة؛

9. محاربة الاستعمالات السلبية للتكنولوجيات الرقمية في الغش والتحرش والعنف والتعصّب، ومحاصرة التوظيف المخلّ بالقيم، والحرص على توعية الناشئة بمخاطر مواقع شبكات التواصل الاجتماعي التي تحرّض أو تستقطب لجماعات التطرف العنيف، وتجنّب السلوكات المضرة بالصحة والبيئة أو الإدمان؛

10. تشجيع المبادرات الاستثمارية في الثقافة الرقمية، وتحفيز الشباب على إنشاء منصّات ومواقع ابتكار في المجالات الرقمية، وإعادة النظر في سياسات برامج الدعم الموجودة، مثل «تطوير» و«انطلاق» و«صندوق الخدمة الشاملة»، وتبسيط مساطر الاستفادة من مواردها، وتقييم النتائج الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لهذه البرامج؛

11. إطلاق مواقع الإنترنت الموضوعاتية ذات المضامين الهادفة، أو إغناء وتطوير الموجود منها لتقديم مضامين نصية وسمعية بصرية للشباب قصد تعزيز المعارف المدرسية والجامعية، وتقوية مهارات الحس النقدي وقيم الابتكار والتواصل والقدرة على حل المشكلات؛

12. إنتاج مواد سمعية بصرية وفنية تحتوي مضامين ورسائل بديلة تحث على التسامح والتعايش واحترام الآخر، وتحسيس المستعملين بأهمية الانتقال من المقاربات الصراعية إلى المقاربات التعاونية المبنية على التفاهم لحل المشكلات؛

13. الحرص على إعلاء قيم الانتماء الوطني واللغات الوطنية والذاكرة الثقافية المشتركة للمغاربة، والوفاء للإبداع المغربي بواسطة الاستثمار الأمثل للتكنولوجيات الرقمية لتوثيق ذخائرها وأعلامها ورموزها وفنونها (من مسرح وسينما وشعر وأمثال)، وتوفير ما يلزم من شروط التثمين والتراكم والتواصل للاستفادة منها في الممارسات الثقافية الجديدة للشباب؛

14. إنشاء «ويكيبيديا» مغربية، وشبكة مضامين في مواقع التواصل الاجتماعي باللغات الوطنية تسهل الولوج إلى خدماتها، من أجل نشر وتعميم محتوياتها على أكبر عدد ممكن من الشباب؛

15. تشجيع المبادرات التي تشتغل في مجالات التدريب الإعلامي الرقمي لمحاربة السلوكات اللامدنية أو الحاطة بالقيم والتطرف العنيف، وتطوير مساحات المناقشة حول هذا النوع من الموضوعات؛

16. إرساء إطار للتنسيق بين مختلف متدخلي السلطات العمومية، جهويا ووطنيا، للتوظيف الرقمي للتراث في أكثر تعبيراته إشراقا وإبداعا وسماحة، وتحويلها، بفضل طاقات وقدرات الشباب والمبدعين، إلى رأسمال قابل للاستثمار ثقافيا؛

17. دعم وتشجيع الجامعات ومراكز البحث الوطنية من أجل الاهتمام بإنجاز أبحاث ودراسات تساعد على تمكين المغرب من تطوير قدرات وتكنولوجيا رقمية وطنية تستجيب لحاجياته الحيوية في كافة المجالات وتضمن له موقعا متقدما بين الدول كفاعل تكنولوجي واقتصادي.

المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي

المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي

تقاطع زنقة المشمش وزنقة الدلبوت، قطاع 10، مجموعة 5
حي الريـــاض، 100 10 – الربـــاط
الهاتف : 00 03 01 538 (0) 212+ الفاكس : 50 03 01 538 (0) 212+
البريد الإلكتروني : contact@ces.ma